مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٥٧**

الجمعة، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ميسون	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة دنلوب
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد يانغ تاو
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أمييوفوري
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دَن

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقتان S/2011/368 و S/2011/369 اللتان تتضمنان نصي مشروعي قرارين.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروعي القرارين المعروضين عليه.

سوف أطرح للتصويت أولا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2011/368 الذي قدمته ألمانيا والبرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، البرازيل، البرتغال، البوسنة والهرسك، جنوب أفريقيا، الصين، غابون، كولومبيا، فرنسا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا، اُعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٩٨٨ (٢٠١١).

سوف أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الثاني الوارد في الوثيقة S/2011/369 الذي قدمته ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أُجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، البرازيل، البرتغال، البوسنة والهرسك، جنوب أفريقيا، الصين، غابون، كولومبيا، فرنسا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا، اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٩٨٩ (٢٠١١).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد دَن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة الأمريكية وتؤيد بقوة قرار المجلس إجراء إصلاحات كبيرة على النظام القائم بموجب لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ولإنشاء نظام جديد للجزاءات يستهدف المتطرفين الذين يقومون بأعمال عنف في أفغانستان. إن المجلس بإجرائه، هذه الإصلاحات،إنما يقر بأن طابع هذه التهديدات قد تطور وبأن الأحداث في الميدان في أفغانستان تغيرت. واتخذ المجلس أيضا خطوات كبيرة لتعزيز النزاهة والشفافية في إجراءات الإدراج والحذف من القوائم، بما في

ذلك توسيع ولاية سلطة أمينة مظالم اللجنة ١٢٦٧ وتعزيزها.

تهدف الإجراءات التي اتخذها المجلس اليوم، بدعم من الحكومة الأفغانية، إلى دعم المصالحة بقيادة الأفغان وتعزيزها مع استهداف المرتبطين بحركة الطالبان ويمثلون تهديدا للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان. وستسمح أيضا للجنة ١٢٦٧ بتشكيل جهوده على نحو أفضل يتناسب مع التهديد العالمي الفريد الذي تمثله القاعدة والمنتسبين لها.

ونود أن نقر بالدور الذي يضطلع به فريق الرصد التابع للجنة ١٢٦٧ في تحديد الطابع المتطور للتهديد والتوصية بالطرق التي نحدث بها نظام جزاءات اللجنة ١٢٦٧. إن نظام الجزاءات هذا أحد أهم الأدوات المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب المتاحة للمجتمع الدولي. ونأمل أن تكفل إجراءات اليوم استمرار تمتع هذه التدابير بالدعم الكامل للمجتمع الدولي وأن تنفذ تنفيذا كاملا من جانب جميع الدول الأعضاء.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب ألمانيا بقرار مجلس الأمن اليوم بتقسيم النظام الحالي للجنة ١٢٦٧ وتنظيم القاعدة/حركة الطالبان، وإنشاء نظام قطري مخصص لأفغانستان.

وبموجب النظام الجديد، تضطلع حكومة أفغانستان بدور متميز وواضح في عملية الإدراج والحذف من القوائم. إن المجلس، من خلال آلية جديدة للتشاور والتنسيق قبل أي من الإدراج أو الحذف، يبعث إشارة قوية على الثقة والدعم في ما يتعلق بجهود السلام والمصالحة التي تبذلها حكومة أفغانستان. إن مجلس الأمن، من خلال ربط عملية الحذف من القوائم بالمعايير المؤيدة دوليا للمصالحة، أصبح بوسعه الآن أن يدعم الحوار السياسي في أفغانستان بشكل بناء. إن هذا القرار خطوة كبيرة إلى الأمام، خاصة قبل مؤتمر أفغانستان الذي سيستضيفه بلدي في بون في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

توفر الولاية الجديدة لنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة أساسا متينا لمكافحة التهديد العالمي الذي تشكله القاعدة والشبكات المنتسبة لها للسلام والأمن الدولي. وتؤكد ألمانيا مجددا أن فعالية أداة مكافحة الإرهاب تعتمد أساسا على تنفيذ التدابير من جانب الدول الأعضاء، ولن تقبل الدول الأعضاء هذه المهمة إلا إذا كان لديها ثقة في إجراءات عادلة وواضحة في إطار نظام الجزاءات.

قطع مجلس الأمن شوطا طويلا بالاستعراض الذي يجريه كل ثلاث سنوات المنصوص عليه في القرار ١٨٢٢ (٢٠٠٨). بل وأكثر من ذلك، واصل المجلس اتخاذ خطوات مهمة لتعزيز إجراءات عادلة وواضحة، بإنشاء مكتب أمينة المظالم. واليوم، قرر المجلس التأكيد مرة أخرى على التزامه بهذا المبدأ من خلال زيادة تعزيز دور أمينة المظالم. واعتبارا من اليوم، ليس مطلوبا من أمينة المظالم تقديم ملاحظات فحسب، بل وتوصيات أيضا بشأن حذف أسماء أصحاب الالتماسات من القوائم، وبالتالي تعزيز دورها بشكل كبير في إطار إجراءات عادلة وواضحة. ومن الآن فصاعدا، يلزم أن تتوصل اللجنة إلى توافق في الآراء لإبقاء أسماء الأفراد في القوائم إذا أوصت أمينة المظالم بخلاف ذلك. وترحب ألمانيا بذلك باعتباره انجازا كبيرا.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): الإرهاب أحد أخطر التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. ويمثل التعاون الدولي والإجراءات المنسقة لمكافحة الإرهابيين ورعاتهم، بما في ذلك التفكيك الكامل للملاذات الآمنة للإرهابيين، ومعاقلهم، وميادين تدريبهم، وهياكل دعمهم التمويلي والإيديولوجي، عناصر ضرورية حاسمة للقضاء على هذه الآفة.

ظلت الهند تواجه الإرهاب على مدى أكثر من ثلاثة عقود، ولا تزال تتصدى للتحدي المتمثل في تنامي قوى التطرف والتشدد في جوارنا القريب وخارجه. إن التزامنا بمكافحة الإرهاب أقوى التزام ممكن ولا لبس فيه. وندعم دعماً كاملاً جميع الجهود، الثنائية منها والمتعددة الأطراف، التي تعزز عزم المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب.

تشكل شبكة الإرهاب، بترابطاتها المعقدة التي تضم تنظيم القاعدة، وعناصر حركة طالبان، و ''عسكر طيبة''، وغيرها من الجماعات الإرهابية التي تعمل من داخل الحدود الأفغانية وخارجها، واحداً من أكبر التهديدات الإرهابية في العالم. وقد تعززت هذه الروابط مع مرور السنوات.

لقد انضممنا إلى توافق الآراء المؤيد للقرار الذي اتخذ اليوم من أجل إيصال رسالة حازمة ولا لبس فيها من المجلس توضح عزمه الثابت على محاربة الإرهاب. وتدعم الهند دعماً كاملاً عملية مصالحة شاملة وشفافة تقودها أفغانستان، تلتزم بالخطوط الحمراء التي أعلنتها الحكومة الأفغانية ووردت في بلاغي لندن وكابول.

نحن نحترم حق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره بنفسه. يجب تعزيز قدرة الحكومة والشعب الأفغانيين على محاربة الإرهاب والتغلب عليه. وندعم أيضاً آراء وقرارات الحكومة والشعب الأفغانيين وهما يسعيان إلى بناء مستقبل أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً وإلى إرساء ديمقراطية قوية في بلدهما.

ونأمل بشغف أن يستمر نظام الجزاءات المفروضة على أفغانستان في تلبية هذه الأهداف المتعلقة بالاستقرار السياسي وإعادة بناء الاقتصاد على نحو يتسم بالمصداقية والشمول والشفافية. ونتوقع أن يمكّن هذا الحكومة الأفغانية من أن يكون لها نفوذ أكبر في مواجهة التحديات التي يمثلها أولئك الذين يشكلون تهديداً للسلام والأمن والاستقرار في أفغانستان.

من الضروري أن تكون جميع نظم الجزاءات الصادرة عن مجلس الأمن عادلة وشفافة في طريقة عملها. ويجب أن تكفل مراعاة الإجراءات اللازمة في تسيير عملها وصنع قراراتها. ويشكل تحسين سلطات أمين المظالم والإصلاحات المدخلة على إجراءات رفع الأسماء من القوائم خطواتٍ مهمة في ذلك الاتجاه. ويجب أن نكفل أن تؤدي هذه الجزاءات وظيفتها بطريقة من شأنها أن تعزز قدراتنا على مكافحة الإرهاب وألا تكون لها تداعيات على سير نظم الجزاءات الأخرى.

لقد أعربنا مراراً وتكراراً عن مخاوفنا في مجلس الأمن من أن سير عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) قد ظل عرضة للتجاذبات والضغوط السياسية. لا يمكننا أن نتحمل هذا السيناريو في حربنا على الإرهاب.

بالنظر إلى جسامة التهديد الإرهابي وخطورته، ينبغي على المجتمع الدولي أن يكفل ألا يضعف أو يميع بأي طريقة من الطرق النظام القانوني العالمي الرامي إلى مكافحة الإرهاب. ثمة ضرورة مستمرة في الواقع لتعزيزه وجعله أكثر شمولاً وفعالية.

تحتاج عملية إدراج الأسماء في القوائم ورفعها منها إلى أن تكون مستندة إلى نفس المجموعة من المبادئ: العدالة، والمصداقية، والشفافية. لا يمكن كفالة أن تكون قوائم الجزاءات فعالة حقيقةً إلا بذلك. ونأمل أن نضع هذا المتطلب الحاسم نصب أعيننا ونحن نمضي إلى الأمام.

لقد وثق عمل فريق الرصد حقيقة وجود روابط بين تنظيم القاعدة وحركة طالبان. هذه مسألة خطيرة وينبغي التعامل معها بأقصى قدر من اليقظة. فجماعات طالبان

المرتبطة بالقاعدة تشكل تهديداً مستمراً للسلم والأمن في المنطقة.

وقبل أن أختم، أود أن أؤيد ما قاله زميل آخر أشار في وقت سابق، لدى التحضير لهذه الجلسة المعقودة بعد الظهر، إلى العجلة التي شابت تحركنا، وإلى بعض المشاكل المتعلقة بالترجمة. ومباشرة قبل أن آخذ الكلمة، لُفِت نظري إلى ما لا يعدو أن يكون مسألة تتعلق بالطباعة، لكن مع ذلك لا بد من تصحيحها. لقد وجدت ثمة فرقاً بين النص النهائي المتفق عليه عند نهاية المفاوضات ونص مشروع القرار المقدم للتصويت (النسخة الزرقاء). وأقصد هنا الصيغة اللغوية في الفقرة التاسعة عشرة من الديباجة في الوثيقة S/2011/368 التي تشير إلى كيانات تنطبق عليها معايير الإدراج في القائمة الواردة في مشروع القرار. في النص المقدم للتصويت، جرى عكس الإشارات إلى الفقرتين ٣ و ٤ وأعتقد أن هذا يمكن إصلاحه بعمل تصويب. وقد أُوكد لي أن هذا ليس بمثابة إعادة فتح للنص، بل مجرد شيء تم عمله على عجل. أردت فقط أن أشير إلى ذلك لتسجيله في المحضر.

في الختام، أود أن أعرب مجدداً عن التزام الهند الثابت بالتعاون الدولي في محاربة الإرهاب. ولأجل تلك الغاية، يتعين علينا أن نعمل جاهدين من أجل التنفيذ الفعال لهذين النظامين وضمان كفاءتهما المحسنة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أحاطت الأمانة العامة علماً بالملاحظات التي أبداها ممثل الهند.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في التصويت اليوم لاتخاذ هذين القرارين، أكدنا مرة أخرى أن على المجتمع الدولي ألا يتهاون في جهوده لمحاربة تنظيم القاعدة وحركة طالبان.

إننا نسترشد، في تأييدنا لسياسة المصالحة الوطنية في أفغانستان، بالالتزام الواضح للحكومة والأطراف الأخرى بشروط نظام الجزاءات. من الضروري الالتزام بمبدأ النهج الفردي في عملية رفع الأسماء من القوائم. ويجب بذل الجهود لتسريع عملية إدراج الأسماء في القوائم ورفعها منها.

فيما يتعلق بجهود مجلس الأمن لكفالة قدرٍ أكبر من الشفافية في سياق الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، نحن مقتنعون بأن تنفيذ هذه الجزاءات يجب أن يقترن بمراعاة الطابع الحقيقي للتهديد الخطير والمستمر الذي تشكله القاعدة، وأن يتم بروح من الجدية، والتيقظ لذلك الخطر.

نحن راضون عن حقيقة أن القرارين يتضمنان أحكاماً تستبقي رقابة المجلس على عملية رفع الأسماء من القوائم فيما يتعلق بأعضاء القاعدة الذين غيروا موقفهم.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر وفد الولايات المتحدة على جهوده التي مكنتنا اليوم من اتخاذ قرارين مهمين سعد بلدي بالمشاركة في تقديمها.

بالإصلاح الطموح لنظام الجزاءات الموضوع بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، أعتقد أننا أنجزنا هدفنا: تحسين فعالية نظام جزاءات الأمم المتحدة بوصفه أداة لمحاربة الإرهاب وتعزيز مشروعيته. إن إنشاء نظامي العقوبات المنفصلين جعل من الممكن مواءمة أدواتنا للتعامل مع تهديد ظل يتغير بشكل ثابت طوال عشر سنوات، وسيظل يتطور بعد موت أسامة بن لادن.

لم تختف الارتباطات بين القاعدة وطالبان، لكنها لم تعد كما كانت عام ١٩٩٩. يجب أن نستخلص دروساً مستفادة من هذا. بتشجيع طالبان على الانضمام إلى عملية المصالحة الأفغانية، سيسهم نظام الجزاءات الجديد في الجهود التي تقوم بها الحكومة الأفغانية، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للصراع في أفغانستان.

إن التحسينات المدخلة على نظام الجزاءات المفروضة على القاعدة والضمانات المدرجة فيه من شأنها أن تمكننا من الاستجابة للانتقادات التي وجهتها هيئات من بينها السلطات القضائية في أوروبا وغيرها. وتوفر تقوية سلطات الوسيط، وإضفاء المزيد من الشفافية والمرونة في اتخاذ قرارات بشأن رفع الأسماء من القوائم، شروطاً لإجراءات أكثر عدلاً. ولا نزال ثابتين في تصميمنا على مكافحة الإرهاب. وبوجود هذين النظامين، لدينا أداة تتناسب مع مطامحنا وتتكيف مع الحالة الراهنة لخطر الإرهاب.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): يمثل اتخاذ القرارين ١٩٨٨ (٢٠٠١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) خطوة هامة أخرى في موقف المجلس الحازم في التصدي للإرهاب. ونرى أن الفصل بين النظامين سييسر الدفع قدما بعملية سياسية شاملة في أفغانستان، دعما للمصالحة الوطنية بين جميع المواطنين الذين رفضوا الإرهاب والذين يأملون في إيجاد حل سياسي سلمي للصراع المستمر، يمكنهم من بناء دولة مستقرة وديمقراطية.

كما نعتقد أن القرارين المتخذين اليوم سيعززان النظامين ويتيحان إدارة الآليات القائمة بكفاءة أكبر مع تحسين الإطار القانوني الذي يدعم الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي في هذا الصدد.

ونحن نسلط الضوء بصفة خاصة على التحسينات التي أجريت في استعراض اللجنة لحالة الأفراد المدرجين في القائمة والجهود الأخرى التي تؤكد على الطابع الوقائي للتدابير التقييدية المفروضة وتعزيز دور أمينة المظالم في النظام الكامل للضمانات الممنوحة للأفراد الذين يطلبون رفع أسمائهم من القائمة.

ونرحب بالعمل الهام والجاد الذي تقوم به أمينة المظالم، السيدة كيمبرلي بروست، والذي كان أساسيا لكي يتمكن المجلس من المضي قدما في اتخاذ هذين القرارين. وهما يمثلان تحسينا حاسما لآلية وُضعت لتلبية الحاجة إلى إجراءات أكثر نزاهة ووضوحا لدى تطبيق الجزاءات على الأفراد. وتبسيط عملية صنع القرارات بهدف التغلب على المآزق المتكررة الناتجة عن دور قاعدة توافق الآراء والإقرار بضرورة تعزيز قدرة أمينة المظالم وإمكانية الوصول إلى المعلومات ذات الصلة وعملية النظر في توصياتها تمثل جميعا تحسينات هامة في النظام. وأمينة المظالم في وضع أفضل الآن للقيام بدور حاسم في مساعدة الأفراد في عملية استعراض حالاتهم.

وبينما نرحب بهذه التحسينات الجيدة، فإننا كنا نتوقع من المجلس أن يذهب إلى أبعد من ذلك بخصوص بعض المسائل المحددة، ولا سيما، بخصوص الحدود الزمنية أو ما يسمى بند الانقضاء. وفضلا عن ذلك، فإننا نرى أنه ينبغي أيضا دعوة أمينة المظالم إلى القيام بدور نشط في سياق القرار المتعلق بأفغانستان لدى إحالة طلبات الأفراد والكيانات الخاصة برفع أسمائهم من القائمة ونأمل أن تتاح للمجلس الفرصة لمعاودة النظر في هذه المسألة الهامة في المستقبل القريب.

وستعمل البرتغال، بالطبع، بنشاط في اللجنتين من أجل التنفيذ الكامل لهذين القرارين بهدف كفالة سرعة تنفيذهما ودون إغفال أهدافهما الهامة من أجل تحقيق السلام والاستقرار والأمن في أفغانستان ومكافحة الإرهاب، ولكن أيضا مع مراعاة الحاجة إلى ضمان إتباع إجراءات أكثر نزاهة ووضوحا تزيد من المصداقية وتيسر تنفيذ نظامي الجزاءات وفعاليتهما بصورة عامة.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر البعثة الدائمة للولايات المتحدة على عملها الشاق في توجيه عملية اتخاذ القرارين ١٩٨٨ (٢٠١١)

و ١٩٨٩ (٢٠١١) بنجاح اليوم. كما أشيد بالجهود التي بذلها جميع أعضاء مجلس الأمن على مدار الأسابيع القليلة الماضية.

قطع المجلس اليوم خطوة هامة في تعزيز واحدة من أدواته الرئيسية في مكافحة الإرهاب. فقد اعتمدنا نظاما جديدا للجزاءات يستهدف التمرد في أفغانستان ونظاما ثانيا يستهدف خطر الإرهاب الذي يشكله تنظيم القاعدة. وفي الواقع، فإننا قسمنا النظام القديم للجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة الطالبان بموجب القرار ١٢٦٧ إلى جزأين.

وإنشاء نظام جديد ومنفصل لأفغانستان خطوة هامة. وهي تبعث برسالة واضحة مفادها أن الوقت قد حان الآن لكي تتقدم حركة الطالبان وتنضم إلى العملية السياسية. كما أنه يتيح اتخاذ إجراءات أكثر تحديدا مصممة بما يتناسب مع الحالة التي نواجهها اليوم في أفغانستان. والقرار ينص على معايير أوسع نطاقا للإدراج في القائمة وعلى دور أكبر للحكومة الأفغانية في المشاورات بشأن قرارات الإدراج في القائمة والرفع منها. كما أنه يربط صراحة رفع الأفراد من القائمة ببيان كابول المتعلق بشروط المصالحة المتمثلة في نبذ العنف وقطع الصلات مع القاعدة وقبول إطار الدستور الأفغاني. ويسعدنا أن حكومة أفغانستان تؤيد هذه المبادرة ونرحب بانخراطها المستمر في تنفيذ الجزاءات التي تستهدف التصدي للتمرد.

أود أن أتحول الآن إلى القرار المتعلق بتنظيم القاعدة. فقد عززنا، في هذا المقام، الإجراءات لضمان أن تظل واضحة ونزيهة وفعالة. وجددنا وعززنا دور أمينة المظالم وحسنَّا إجراءات الرفع من القائمة بإضافة بندين مما تسمى ببنود الانقضاء.

واتفقنا، بصفة خاصة، في القرار المتخذ اليوم على تعزيز قدرة مكتب أمينة المظالم، وهو ما يدلل على دعم المجلس بالإجماع لهذا الدور الهام. واتفقنا على أنه ينبغي للدول الأعضاء تقديم جميع المعلومات ذات الصلة لمساعدة أمينة المظالم على إجراء استعراضات لطلبات الرفع من القائمة، بما في ذلك، وحسب الاقتضاء، المعلومات السرية. كما استخدمنا لغة أكثر حزما، تحث الدول التي اقترحت إدراج الأسماء في القائمة على السماح لأمينة المظالم بالكشف عن هويتها لمقدمي طلبات الرفع.

وفضلا عن ذلك، ستتمكن أمينة المظالم الآن من تقديم توصيات إلى لجنة الجزاءات بشأن ما إذا كان ينبغي رفع بعض الأفراد والكيانات من القائمة. وستحرك أي توصية برفع فرد أو كيان ما من القائمة بند الانقضاء، مما سيزيد من وضوح عملية رفع الأفراد والكيانات التي لم تعد تشكل تهديدا من القائمة، مع ضمان بقاء من لا يزالون فعلا يشكلون تهديدا مدرجين في القائمة. واتفقنا كذلك على بند انقضاء إضافي، يتم تحريكه في حالة تلقي طلب للرفع من القائمة من دولة اقترحت إدراج الاسم. وأخيرا، فقد واصلنا تحسين إجراءات الرفع من القائمة بإيضاح ضرورة أن تقدم الدول الأعضاء أسبابا عندما تقترح طلبات للرفع من القائمة أو لدى اعتراضها على تلك الطلبات.

والتغييرات التي أجريت على القرارين المتخذين اليوم تمثل، مجتمعة، خطوة هامة للأمام في ضمان تصدي الجزاءات للتهديدات الإرهابية الحالية وتكيفها مع الحالة الجديدة في أفغانستان واستمرارها في كفالة إتباع إجراءات نزيهة وواضحة وفعالة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.